الجمهورية التونسية

الحوار الوطني حول الإنتاجيـة
المقترحات والتوصيات

يمثّل تحسين الإنتاجية شرطا أساسيا لتعزيز القدرة التنافسية ورفع التحديات في ظلّ التحولات الّتي يشهدها الاقتصاد العالمي خاصة أمام الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما ترتّب عنها من تداعيات وأمام ما تطمح تونس إلى تحقيقه من نمو أرفع يتجـاوز الـ 6 % سنويا لرفع تحدي التشغيل وكل هذا يستوجب الترفيع في مساهمة الإنتاجية في النمو إلى 50 % على الأقل مقابل 43 % خلال العشر سنوات الماضيـة.

ويندرج في هذا الإطار وبإذن من سيادة رئيس الجمهورية تنظيم الحوار الوطني حول الإنتاجية خلال النصف الأول من سنة 2009 بتشريك مختلف الأطراف من مؤسسات وكفاءات وأحزاب ومنظمات وطنية وهيئات مهنية وذلك لبلورة السبل الكفيلة لدعم الإنتاجية باعتبارها حافزا إضافيا لدعم تموقع المنتجات التونسية في السوق الداخلية والخارجية ومقوما أساسيا لتحقيق نسق نمو مرتفع يستجيب للتطلعات الوطنية.

ومكّن هذا الحوار من تحقيق وفاق بين كلّ الأطراف بحتمية تكثيف الجهد لمزيد تحسين الإنتاجية لمواجهة احتدام المنافسة داخليا وخارجيا. ويفترض ذلك إدراج موضوع الإنتاجية ضمن استراتيجية طويلة المدى وإكسابه طابعا هيكليا باعتباره موضوعا في غاية الأهمية يستوجب وعي كلّ الأطراف المتدخلة في عملية الإنتاج وتحليها بروح المسؤولية إلى جانب إرساء حوار جدي وبنّاء ومتواصل بين كل الأطراف الاجتماعية داخل المؤسسة وخارجـ ـها.

وفي هذا الإطار تم التأكيد على أن تحسين الإنتاجية هو مسؤولية الجميع وهي ثقافة بالدرجة الأولى و يستوجب الترفيع فيها توفير محيط ملائم على مستوى الخدمات الإدارية والخدمات المالية والنقل وتكوين وتدريب الموارد البشرية وتطوير البنية الأساسية ووضع خطّة متكاملة على مستوى المؤسسة لتحسين آدائها وضمان انخراط أعوانها وتجاوبهم مع هذا التمشي لكسب الرهانات ورفع التحديات.

هذا وأفرزت مختلف محطات الحوار الوطني حول الإنتاجية جملة من المقترحات تمحورت حول خمسة عناصر متكاملة وتمثلت المقترحات فـي :

- إجراءات لنشر ثقافة الإنتاجية، وذلك خاصة عبر إعداد ميثاق وطني حول الإنتاجية يتم إمضاءه من قبل ممثلي المنضمات الوطنية والأحزاب السياسية والجمعيات وسائر مكونات المجتمع المدني وتكثيف عمليات التحسيس والحوار وطنيا وجهويا، حول أهمية تحسين الإنتاجية في تحقيق الأهداف الوطنية.
- إجراءات لدعم دور المؤسسة باعتبارها المحرك الرئيسي لعملية التنمية، تتمثل بالخصوص في تحديث منظومات الإنتاج والعناية بالجودة وتكثيف استعمال التكنولوجيات الحديثة وتحسين نسب التأطير واعتماد أساليب التصرف الحديث والمحاسبة التحليلية وإحكام حوكمة المؤسسات.
- إجراءات لتفعيل دور العنصر البشري في الرفع من الإنتاجية، تتعلّق بالخصوص بدعم التكوين والتدريب وتحفيز العمال وتعميق الحوار الاجتماعي وتحسين مناخ العمل داخل المؤسسة وتدعيم أواصر الثقة بين العامل وصاحب المؤسسة.
- إجراءات تتعلق بمحددات الإنتاجية، تشمل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والابتكار والصيانة والبنية الأساسية والتمويل والخدمات الإدارية,

- إجراءات تهم دفع الإصلاحات الهيكلية والقطاعية وتحسين المحيط الخارجي للمؤسسة وذلك بالخصوص عبر تعميق الاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية وتطوير القطاعات الواعدة.

المقترحات: مائة إجراء لدفع الإنتاجيّة.